

مهمة ٤ لمقرر قضايا بحثية ١

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي
تحت إشراف د/ هبة القصبي

مهمة ٤



قضايا بحثية ١

مهمة ٤



استقلال شرط التحكيم عن العقد الأصلي
دراسة مقارنة.

عنوان البحث



١. يعلق الباحث على العنوان وما إذا كان مجال شيق للدراسة، وهل المتغيرات الأساسية (مستقل-تابع-وسيط-معدل) ومجال التطبيق به واضح:

موضوع استقلال شرط التحكيم عن العقد الأصلي من المواضيع المهمة والشيقة في مجال القانون، خاصة في الدراسات القانونية المقارنة. فهو يتناول أحد المبادئ الجوهرية في التحكيم التجاري، والذي له تأثير مباشر على نزاعات العقود وفض المنازعات التجارية الدولية. البحث في هذا المجال ليس فقط شيقاً، بل أيضاً ذو أهمية عملية كبيرة، حيث يساعد في فهم كيفية تعامل النظم القانونية المختلفة مع شرط التحكيم ومدى اعتباره مستقلاً عن العقد الأصلي. كما أن له تأثيرات على تنفيذ أحكام التحكيم وإجراءات بطلانها، مما يجعله موضوعاً ديناميكياً يستحق الدراسة العميقة.

المتغيرات الأساسية في البحث:

البحث يعالج مفهوم شرط التحكيم كمتغير مستقل، ومدى تأثيره بالعقد الأصلي كمتغير تابع.

وضوح مجال التطبيق:

مجال التطبيق في البحث يبدو واضحاً من العنوان، حيث يركز على مقارنة استقلال شرط التحكيم في أنظمة قانونية متعددة. ومع ذلك، يمكن التحقق من مدى التغطية الفعلية لهذه النقطة داخل البحث نفسه، خاصة فيما إذا كان يناقش تطبيق الاستقلالية في عقود معينة أو سياقات محددة مثل العقود التجارية الدولية أو العقود الإدارية.

٢. هل فقرات المقدمة أوجزت وأوضحت متغيرات الدراسة بدقة.

المقدمة قدمت تصوراً عاماً واضحاً عن موضوع البحث وأهميته، والإشكالية البحثية تم تحديدها بوضوح، لكن ربما يمكن تعزيز المقدمة بإبراز أهمية المتغيرات وتأثيراتها بشكل أكثر تنظيمًا.

مجال التطبيق محدد نسبياً، لكنه يمكن أن يكون أكثر تفصيلاً بإضافة إشارات إلى نطاق الدول أو التشريعات التي سيتم تحليلها.

باختصار المقدمة أوجزت موضوع البحث بشكل مقبول، لكنها يمكن أن تكون أكثر دقة في تحديد المتغيرات الرئيسية وتأثيراتها بوضوح منذ البداية.

٣. تحديد ما إذا تم تحديد مشكلة الدراسة بالاعتماد على الثغرات الموجودة في الدراسات السابقة وأن المشكلة تم صياغتها في تساؤل رئيسي أو تساؤلات فرعية في محاولة لإيجاد حلول مقترحة لتلك المشكلة.

– تحليل مشكلة الدراسة في البحث:

يتضح أن مشكلة الدراسة قد تم تحديدها بوضوح، حيث تم طرحها في شكل إشكالية رئيسية تتعلق باستقلال شرط التحكيم عن العقد الأصلي، ومدى تأثير ذلك على صحة شرط التحكيم حتى لو تم إبطال العقد الأصلي أو إنهائه.

– هل تم تحديد المشكلة بناءً على ثغرات في الدراسات السابقة؟

نعم، البحث أشار إلى أن هناك جدل فقهي وقانوني حول مدى استقلال شرط التحكيم عن العقد الأصلي، وهو ما يشير إلى وجود ثغرات في الفقه القانوني والتشريعات المقارنة. كما تم الإشارة إلى أن هناك مواقف متباينة في التطبيقات القضائية المختلفة، وهو ما يعكس الحاجة إلى دراسة مقارنة شاملة لمعالجة هذه الإشكالية ٢.

– هل المشكلة تم صياغتها في شكل تساؤل رئيسي أو تساؤلات فرعية؟

نعم، تم صياغة المشكلة في شكل تساؤل رئيسي وهو: هل يرتبط شرط التحكيم بالعقد الأصلي ارتباطاً يجعله ينقضي بانقضاء العقد، أم أنه يتمتع بالاستقلالية التي تضمن استمراره رغم بطلان العقد الأصلي أو إنهائه؟.

الخلاصة:

- البحث حدد مشكلة الدراسة بوضوح من خلال تحليل الثغرات الموجودة في الفقه القانوني والتطبيقات القضائية.
- تمت صياغة المشكلة في شكل تساؤل رئيسي، وتم تفكيكها إلى تساؤلات فرعية لمحاولة إيجاد حلول.
- الإشكالية التي تم طرحها تعكس أهمية البحث وأصالتها، حيث تسلط الضوء على نقطة جدلية في التحكيم التجاري.

٤ . توضيح أهمية الدراسة النظرية والإضافة المتوقعة منها على مستوى التخصص وللباحثين المستقبليين، وتوضيح

الأهمية التطبيقية على مستوى متخذ القرار هل يمكن تقديم مقترحات وحلول عملية يمكن تطبيقها .

– أهمية الدراسة النظرية والإضافة المتوقعة:

البحث يقدم أهمية علمية بارزة في مجال التحكيم التجاري، خصوصاً فيما يتعلق بمبدأ استقلال شرط التحكيم عن العقد الأصلي. يمكن تلخيص الأهمية النظرية للدراسة في النقاط التالية:

١- إثراء الفقه القانوني:

يناقش البحث مفهوم استقلال شرط التحكيم بشكل معمق، مما يساهم في سد الفجوات المعرفية حول هذا الموضوع، خاصة في ظل تباين الاجتهادات القضائية الدولية والوطنية.

٢- دراسة مقارنة بين الأنظمة القانونية:

يساهم البحث في توضيح الفروقات بين القوانين المختلفة، مما يساعد الباحثين والممارسين القانونيين على فهم التطبيقات المتباينة لهذا المبدأ.

٣- تأثير البحث على الباحثين المستقبليين:

يمكن أن يكون هذا البحث قاعدة أساسية لدراسات مستقبلية تتناول التحكيم التجاري أو تطوير مبادئ التحكيم في الأنظمة القانونية المختلفة.

– الأهمية التطبيقية لمتخذي القرار والممارسين:

١- تحسين التشريعات المحلية: يساعد البحث صناع القرار القانوني على تبني أو تعديل القوانين المحلية المتعلقة بشرط التحكيم، لضمان اتساقها مع الممارسات الدولية وحماية الأطراف المتعاقدة.

٢- دعم القرارات القضائية: يمكن أن يوفر البحث مرجعاً للقضاة والمحكمين عند الفصل في النزاعات المتعلقة باستقلالية شرط التحكيم، خصوصاً في الحالات التي يكون فيها العقد الأصلي محل نزاع أو بطلان

٥. قراءة أهداف الدراسة بشكل تحليلي ومدى امكانية وواقعية التوصل إليها.

١. تحليل أهداف الدراسة ومدى إمكانية تحقيقها:

من خلال مراجعة البحث حول "استقلال شرط التحكيم عن العقد الأصلي"، فإن الأهداف التي يسعى الباحث لتحقيقها تشمل:

- توضيح مفهوم شرط التحكيم واستقلاليته عن العقد الأصلي، وذلك من خلال دراسة نظرية مقارنة.
- تحليل الإطار القانوني لاستقلال شرط التحكيم في التشريعات المختلفة وموقف الفقه والقضاء من ذلك.
- تحديد الإشكالات التي يثيرها استقلال شرط التحكيم، مثل مدى استمراريته رغم بطلان العقد الأصلي.
- تقديم رؤية قانونية لحل تلك الإشكالات استناداً إلى الاجتهادات الفقهية والتشريعات المقارنة.

٢. مدى إمكانية وواقعية تحقيق الأهداف:

- الأهداف النظرية مثل تحليل مفهوم شرط التحكيم واستقلاليته هي أهداف قابلة للتحقيق بشكل واضح، نظراً لتوافر المصادر الفقهية والقانونية التي يمكن الاعتماد عليها.
- الأهداف التطبيقية مثل تحليل موقف التشريعات المختلفة من استقلالية شرط التحكيم يمكن تحقيقها جزئياً، وذلك يعتمد على مدى شمولية الدراسة في استعراض الأنظمة القانونية المختلفة.
- تقديم حلول قانونية للإشكالات المطروحة يُعدّ من الأهداف الأكثر تحدياً، حيث يتطلب اجتهاداً فقهياً وتحليلاً دقيقاً، إلا أنه يظل ممكناً إذا تم الاستناد إلى سوابق قضائية ونصوص تشريعية واضحة.

٦. قراءة الإطار النظري والمفاهيمي بشكل يعرف المتغيرات بدقة ومدى الترابط بينها، كذلك تحديد الأبعاد الفرعية المكونة للمتغيرات الأساسية إن وجدت وما هو المنطق في اختيارها.

١. تعريف المتغيرات بدقة ومدى الترابط بينها:

- المتغير الأساسي في الدراسة هو "استقلالية شرط التحكيم عن العقد الأصلي"، وهو مبدأ قانوني يشير إلى أن شرط التحكيم في العقود لا يفقد صلاحيته حتى لو تم الطعن في العقد الأصلي أو بطلانه.
- يتم تحليل استقلالية شرط التحكيم من خلال العلاقة بين العقد الأصلي وشرط التحكيم، بحيث يناقش البحث مدى تأثر أحدهما بالآخر قانونياً، وإلى أي مدى يمكن أن يستمر شرط التحكيم رغم بطلان العقد الأصلي.
- هناك ترابط وثيق بين استقلالية شرط التحكيم من جهة، ومبدأ سلطة الإرادة ومبدأ الاستقلالية الذاتية للتحكيم من جهة أخرى، حيث يسعى البحث لتوضيح هذه العلاقات عبر مقارنة الأنظمة القانونية المختلفة.

٢. تحديد الأبعاد الفرعية المكونة للمتغيرات الأساسية (إن وجدت) والمنطق في اختيارها:

- البعد القانوني: ويتناول الأسس القانونية التي تقوم عليها استقلالية شرط التحكيم في مختلف التشريعات (القانون المدني، القانون التجاري، التشريعات الدولية).
- البعد القضائي: يركز على مدى قبول المحاكم لمبدأ استقلالية شرط التحكيم عند الفصل في النزاعات، ومدى اتساقه مع المبادئ القانونية العامة.
- البعد التطبيقي: يناقش تطبيقات استقلالية شرط التحكيم في الممارسات العملية والتحكيم التجاري الدولي، وتأثيره على الأطراف المتعاقدة.
- البعد المقارن: يستعرض كيف تعالج الأنظمة القانونية المختلفة شرط التحكيم.

٣. المنطق في اختيار الأبعاد الفرعية:

هذه الأبعاد تم اختيارها لأنها تغطي جميع الجوانب التي يمكن أن تؤثر على استقلال شرط التحكيم، سواء من حيث الإطار النظري، أو التطبيق العملي، أو تفاعل القضاء مع هذا المبدأ.

٧. قراءة الدراسات السابقة والأدبيات بشكل تفاعلي ومدى حداثتها وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها بشكل يمكن من تقديم مقترحات نظرية تؤدي لصياغة فروض علمية قابلة للاختبار.

١. حداثة الدراسات السابقة ومدى ملاءمتها:

تميز البحث باستخدام مصادر قانونية متنوعة تتعلق بشرط التحكيم واستقلاليتيه في مختلف الأنظمة القانونية، حيث إن بعض الدراسات المدرجة حديثة نسبياً وتعكس تطورات في التشريعات الدولية للتحكيم، مما يضيف بعداً معاصراً للنقاش، وتم الرجوع أيضاً إلى مصادر أقدم، خاصة الفقه القانوني الكلاسيكي.

٢. أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة:

تتفق معظم الدراسات على أن استقلالية شرط التحكيم مبدأً أساسياً في الأنظمة القانونية الحديثة لضمان فعالية التحكيم كوسيلة بديلة لحل النزاعات، وهناك إجماع عام على أن استقلال شرط التحكيم يهدف إلى منع استغلال الأطراف لادعاءات بطلان العقد الأصلي للتهرب من التحكيم، كما أكدت بعض الدراسات أن استقلالية شرط التحكيم معترف بها في معظم القوانين الدولية، ولكنها تختلف في آليات التطبيق.

٣. أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة:

مدى استقلالية شرط التحكيم: بعض الدراسات تشير إلى أن استقلاليته مطلقة ولا تتأثر ببطلان العقد الأصلي، بينما ترى دراسات أخرى أن الاستقلالية نسبية وقد تتأثر بطبيعة البطلان (مثلاً: البطلان بسبب عيب في الإرادة).

الموقف القضائي من استقلالية شرط التحكيم: بعض الدراسات أظهرت أن المحاكم في الأنظمة القديمة تميل إلى تعزيز استقلالية شرط التحكيم، بينما في بعض الأنظمة المدنية التقليدية، هناك تحفظات قانونية تحد من تطبيقه بشكل صارم.

التطبيق في العقود التجارية الدولية: هناك تباين في مدى قبول بعض الأنظمة القانونية لتطبيق شرط التحكيم على العقود ذات البعد الدولي، حيث تعتمد بعض الدول مبدأ "السيادة الوطنية" في التحكيم، مما قد يؤدي إلى رفض الاعتراف بشرط التحكيم المستقل في حالات معينة.

٤- إمكانية تقديم مقترحات نظرية تؤدي لصياغة فروض علمية قابلة للاختبار:

بناءً على تحليل الدراسات السابقة، يمكن صياغة بعض الفروض العلمية التي يمكن اختبارها قانونياً وعملياً:

الفرض الأول: كلما زادت استقلالية شرط التحكيم، كلما قلت إمكانية تعطيله عند الطعن في العقد الأصلي.

الفرض الثاني: تتبنى الأنظمة القانونية ذات الطابع التجاري (مثل القانون الإنجليزي والقانون الأمريكي) استقلالية أكبر لشرط التحكيم مقارنة بالأنظمة المدنية التقليدية.

الفرض الثالث: وجود نصوص قانونية واضحة بشأن استقلال شرط التحكيم يزيد من ثقة الأطراف في اللجوء إلى التحكيم بدلاً من القضاء العادي.

الفرض الرابع: كلما كان التحكيم دولياً ومتعلقاً بعقود تجارية كبرى، كلما زادت احتمالية اعتراف المحاكم الدولية باستقلالية شرط التحكيم مقارنة بالعقود المحلية.

الاستنتاج:

تحليل الدراسات السابقة أظهر تكاملاً بين الأبحاث الحديثة والكلاسيكية، لكنه كشف أيضاً عن وجود بعض التباينات في وجهات النظر حول مدى استقلالية شرط التحكيم وآليات تطبيقه. أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات توفر فرصة لصياغة فرضيات علمية يمكن اختبارها من خلال تحليل القوانين والتطبيقات القضائية المقارنة.

هذه الفرضيات يمكن استخدامها في دراسات لاحقة لاختبار مدى تأثير استقلال شرط التحكيم على فعالية التحكيم التجاري في الأنظمة القانونية المختلفة.

٨. تحديد الفروض الرئيسية والفرعية للدراسة ومدى ارتباطها بعنوان الدراسة ومتغيراتها وتساؤلاتها الرئيسية والفرعية وما إذا كانت تسهم في تحقيق أهداف الدراسة.

١. يناقش البحث فرضين رئيسيين ويندرج تحتها فروض فرعية وهي كالتالي.

١- ماهية شرط التحكيم.

- تعريف شرط التحكيم.

- الطبيعة القانونية لشرط التحكيم.

- موقف القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية من شرط التحكيم.

٢- استقلال شرط التحكيم.

- مفهوم مبدأ استقلال شرط التحكيم ومبرراته.

- تقنين مبدأ استقلال شرط التحكيم.

- الآثار القانونية لمبدأ استقلال شرط التحكيم.

- موقف القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية من شرط التحكيم.

٢. مدى ارتباط الفروض بعنوان الدراسة والتساؤلات الرئيسية والفرعية:

- بالنسبة للعنوان: الفروض تتماشى مع العنوان، حيث تحاول إثبات استقلال شرط التحكيم أو نفيه من خلال تحليل نظري ومقارن.
- بالنسبة للتساؤلات الرئيسية والفرعية: الفروض الفرعية جاءت لمعالجة الأسئلة التي طرحها البحث.

٣. الأهداف العامة للدراسة:

- الفروض تخدم أهداف الدراسة، خاصة في تحليل الإطار القانوني لاستقلال شرط التحكيم، واستخلاص نتائج تساعد المشرعين والقضاة على فهم طبيعة هذا الاستقلال.

٤. الاستنتاج:

- الفروض الرئيسية والفرعية صيغت بشكل علمي ومنهجي، وتتماشى مع أهداف البحث وتساؤلاته.
- الفرضيات قابلة للاختبار من خلال تحليل الأنظمة القانونية المختلفة، والاعتماد على السوابق القضائية والاتفاقيات الدولية.
- البحث يقدم مقارنة مقارنة تسمح باختبار صحة الفروض عبر دراسة الفروقات بين الأنظمة القانونية.

٩. الإشارة لنموذج أو إطار الدراسة إن وجد وما إذا كان يعبر عن العلاقات الممثلة فيه بشكل واضح ويحدد اتجاه الفروض التي سيتم اختبارها.
لا يوجد إطار أو نموذج.

١٠. تلخيص منهجية الدراسة ومكوناتها الرئيسية: (مصادر جمع البيانات-المجتمع والعينة-أسلوب وطريقة جمع البيانات-الأساليب الإحصائية المستخدمة).
١. تلخيص منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي من خلال عرض وتحليل الآراء الفقهية وصولاً إلى المناسب وترجيحه والأخذ به، وكذلك تحليل النصوص القانونية وأحكام التحكيم التي لها علاقة بالموضوع، كما تم الاعتماد على المنهج المقارن بين النصوص القانونية والاتفاقات الدولية ذات الصلة، والقانون الليبي وبعض القوانين العربية، فضلاً عن القوانين الأجنبية كالقانون الإنجليزي والقانون الفرنسي وبعض القوانين الأجنبية الأخرى.

٢. مصادر جمع البيانات:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن، حيث يقوم بتحليل الآراء الفقهية المختلفة والقوانين المنظمة للتحكيم، تم الاعتماد على مصادر قانونية أساسية وثانوية، تشمل:

- التشريعات الوطنية مثل القانون الفرنسي، الإنجليزي، والتشريعات العربية.
- الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ للتحكيم التجاري الدولي.
- الأحكام القضائية والتفسيرات الفقهية التي توضح كيفية تعامل المحاكم مع استقلالية شرط التحكيم.
- مقالات وأبحاث أكاديمية في مجال التحكيم الدولي والقانون المقارن.

٣. أسلوب وطريقة جمع البيانات

- المنهج التحليلي: تم تحليل النصوص القانونية والمقارنة بين التشريعات المختلفة للوصول إلى استنتاجات حول استقلال شرط التحكيم.
- المنهج المقارن: دراسة الفروقات بين القوانين الوطنية والدولية في موضوع استقلالية شرط التحكيم عن العقد الأصلي.
- المنهج الاستنباطي: تم استقراء المبادئ العامة من التشريعات وأحكام المحاكم لاستخلاص النتائج.

٤. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لم يتم استخدام أساليب إحصائية لأن البحث ذو طبيعة نظرية قانونية تحليلية، وإنما تم التركيز على تحليل النصوص القانونية وأحكام القضاء بدلاً من تحليل بيانات كمية.

١١. تحديد مساهمة الدراسة في تفسير وشرح النتائج واتفقها أو اختلافها مع الأدبيات وأسباب ذلك من وجهة نظر صاحب الدراسة، كذلك تحديد هل تم تحقيق أهداف الدراسة، وتوضيح الارتباط بين نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة بشأنها وامكانية تطبيق تلك التوصيات في الواقع العملي، كذلك ما إذا كانت توجد توصيات ومقترحات بشأن البحوث المستقبلية المقترحة على جمهور الباحثين.

يسهم البحث في تعزيز الفهم القانوني لاستقلال شرط التحكيم عن العقد الأصلي، حيث أكد نتائجه على أهمية هذا الاستقلال لضمان استمرارية التحكيم حتى عند بطلان العقد، وهو ما يتفق مع الأدبيات القانونية السابقة، مع إضافة تحليل مقارن يوضح الفروقات بين الأنظمة القانونية المختلفة. كما أبرز البحث دور الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية نيويورك ١٩٥٨، في تعزيز الاعتراف بشرط التحكيم المستقل. وقد تحقق الهدف الرئيسي للدراسة من خلال تحليل الإطار القانوني للمسألة، وإيضاح تأثير اختلاف التشريعات على استقلالية الشرط. كما قدم البحث توصيات قابلة للتطبيق، منها ضرورة تضمين نصوص قانونية واضحة لضمان استمرارية شرط التحكيم، وتشجيع الأطراف على صياغة شروط تحكيم محكمة. وتفتح الدراسة المجال لبحوث مستقبلية حول استقلال شرط التحكيم في العقود الإلكترونية، وتأثير القرارات التحكيمية الدولية على التشريعات الناشئة، مما يسهم في تطوير التحكيم التجاري وتعزيز الثقة في استمراريته.



Thank You